

## تقرير مجلس الإدارة إلى السادة/ مساهمي بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع)

باسم أعضاء مجلس الإدارة

يسعدنا أن نقدم لكم النتائج المالية والتشغيلية لبنك رأس الخيمة الوطني ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. بلغت أرباح المجموعة السنوية قبل الضريبة ١,٧٩٧,٥ مليون درهم إماراتي، مسجلة زيادة قدرها ٦٥٤٪ عن العام السابق. وكانت أرباح المجموعة بعد الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١,٧٨٣,٧ مليون درهم إماراتي، دون مقارنة حيث لم تطبق ضريبة في العام السابق. بلغ إجمالي الأصول ٧٤,٠ مليار درهم إماراتي، مسجلًا زيادة قدرها ١١,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٢. أما إجمالي القروض والسلفيات، فقد وصل إلى ٤٢ مليار درهم إماراتي، مسجلًا ارتفاعاً نسبته ١٠٪ مقارنة بالعام السابق. وشهدت الودائع نمواً بنسبة ٢,٣٪، مع نمو الودائع الجارية والادخارية بقيمة ٢,٢ مليار درهم إماراتي، ونمو الودائع لأجل بقيمة ٤,٣ مليار درهم إماراتي. بلغت نسبة العائد على متوسط الأصول خلال العام ٦,٦٪ مقارنة بـ ٦,٩٪ للعام السابق، كما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ٤,٨٪ مقارنة بـ ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٢.

### الأداء المالي

تعود الزيادة البالغة ٦٣٤,٥ مليون درهم في الأرباح قبل الضريبة بشكل رئيسي إلى زيادة في صافي إيرادات الفوائد وصافي الدخل من التمويل الإسلامي بمبلغ ٨٤٦,٩ مليون درهم والدخل من دون الفوائد ١٦١,٦ مليون درهم، عادلتها جزئياً زيادة في مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ ٢٠٨,١ مليونًا والمصاريف التشغيلية ١٦٥,٩ مليون درهم.

ارتفع إجمالي إيرادات الفوائد والدخل من عمليات التمويل الإسلامي بمبلغ ١,٥٧٦,٤ مليون درهم، قابلته زيادة في مصاريف الفوائد والتوزيعات على المودعين بمبلغ ٧٢٩,٥ مليون درهم، مما أدى إلى زيادة إجمالية في صافي إيرادات الفوائد وصافي الدخل من التمويل الإسلامي بقيمة ٩٤٦,٩ مليون درهم. وارتفعت إيرادات الفوائد من القروض والاستثمارات التقليدية بمبلغ ١,٤٦٤,٢ مليون درهم (٥٨,٩٪)، في حين ارتفعت تكاليف الفوائد على الودائع والقروض التقليدية بمبلغ ٦٢٧,٣ مليون درهم (١٥٢,١٪). وارتفع صافي الدخل من التمويل الإسلامي بمقدار ١٠ مليون درهم إماراتي. كما ارتفع إجمالي دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي بسبب زيادة عوائد القروض ودفاتر الاستثمار.

ارتفع الدخل دون الفوائد بمقدار ٦١٦,١ مليون درهم ليصل إلى ١٠٠٦٧,٩ مليون درهم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة قدرها ١٠٧,٧ مليون درهم في إيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات المالية نتيجة لزيادة حجم العملاء وزيادة إيرادات الاستثمار بمبلغ ٤١,١ مليون درهم.

ارتفعت المصاريف التشغيلية بمقدار ١٦٥,٩ مليون درهم مقارنة بالعام السابق. وارتفعت تكاليف الموظفين والعقود الخارجية بمبلغ ٧٣,٨ مليون درهم، وارتفعت التكاليف المتعلقة بمزودي خدمات بطاقات الائتمان بمبلغ ٣٢,٢ مليون درهم، وارتفعت تكاليف الاستهلاك والإطفاء بمبلغ ٢٥,٨ مليون درهم، وارتفعت تكاليف التكنولوجيا بمبلغ ٢١,٥ مليون درهم، ومصروفات التشغيل الأخرى بمبلغ ٢٠,٥ مليون درهم، والتي تم تعويضها جزئياً بانخفاض قدره ١٢,٠ مليون درهم في تكلفة الإشعال ومبادرات كفالة التكفلة الأخرى التي جرى تنفيذها خلال العام. وتحسن نسبه التكفلة إلى الإيرادات للمجموعة إلى ٤٢,٣٪ مقارنة بـ ٤٢,٣٪ في العام السابق.

من جهة أخرى، ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل مخصص خسائر الائتمان بمبلغ ٦٨٤,٢ مليون درهم عن عام ٢٠٢٢، كما ارتفعت مخصصات خسائر الائتمان بمبلغ ٢٠٨,١ مليون درهم (٢٦,١٪) عن العام السابق. وبلغ إجمالي مخصص انخفاض القيمة لهذا العام ١,٠٠٥,٥ مليون درهم مقارنة بـ ٧٩٧,٤ مليون درهم في عام ٢٠٢٢. وتعود الزيادة في خسائر الائتمان إلى مستجدات الاقتصاد الكلي العالمي وتطورات جيوسياسية في المنطقة، والتي يقابلها جزئياً تحول في مزيج الأصول المضمونة منخفضة المخاطر مع أداء أفضل للمحفظة.

قيمت المجموعة التأثير المحتمل لإصدار قانون الضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة على الميزانية العمومية وحددت التزاماً ضريبياً مؤجلاً محتملاً بقيمة ١٣,٧ مليون درهم لجهة مخصص كيان المجموعة الذي يقع مقره في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تحسنت نسبة القروض والسلفيات المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلفيات لتصبح ٢,٦٪ مقارنة بـ ٣٪ في العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع صافي الخسائر الائتمانية لمتوسط القروض والسلفيات إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١,٢٪ في عام ٢٠٢٢.

ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ١١,٥٪ ليصل إلى ٧٤ مليار درهم مقارنة بالعام ٢٠٢٢. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة إجمالي القروض والسلفيات بقيمة ٣,٨ مليار درهم، والاستثمارات بقيمة ١,٨ مليار درهم، والنقد والأرصدة لدى المصرف المركزي بقيمة ١,٠ مليار درهم، والأرصدة المستحقة من بنوك أخرى بقيمة ٩٠٠ مليون درهم. وارتفعت القروض المصرفية للشركات والمؤسسات المالية بقيمة ١,٧ مليار درهم، والإقراض المصرفي للأفراد بقيمة ١,٣ مليار درهم، والإقراض المصرفي التجاري بقيمة ٩٠٠ مليون درهم على الترتيب مقارنة بالعام السابق.

ارتفعت ودائع العملاء بمقدار ٥,٥ مليار درهم لتصل إلى ٤٥٠٠ مليون درهم مقارنة بالعام ٢٠٢٢. وجاء هذا النمو بشكل أساسي من زيادة قدرها ٤,٣ مليار درهم في الودائع لأجل وزيادة قدرها ٢,٢ مليار درهم في قيمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

وأخذًا في الاعتبار أرباح عام ٢٠٢٣ وتوزيعات الأرباح المتوقعة، فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنك وفقاً "لبازل ٣" ١٧,٨٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١٦,٤٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ويوفر هذا المستوى من رأس المال للبنك مساحة كافية للنمو خلال العام ٢٠٢٤. وبلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة في نهاية العام ٠١٣٪، مقارنة بـ ١٢,٨٪ في العام السابق. وبلغت نسبة السلفيات إلى الموارد المستقرة ١,٨٪ مقارنة بـ ٧٩,٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٢.

#### التصنيفات الائتمانية تتولى الوكالات التالية تحديد التصنيف الائتماني للبنك:

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	النظرة المستقبلية
موديز	نوفمبر ٢٠٢٣	Baa1 / P-2	مستقرة
فيتش	أكتوبر ٢٠٢٣	BBB+ / F2	مستقرة
كابيتال إنليجنس	أغسطس ٢٠٢٣	A / A1	مستقرة

#### إفصاح تنظيمي

خلال العام، قامت المجموعة بتعيين مراجعها الخارجي برايس ووترهاوس كوبرز للقيام بخدمات خارج نطاق المراجعة والتدعيم. وبلغ إجمالي المبالغ المدفوعة خلال العام مقابل الخدمات غير المتعلقة بالمراجعة مبلغ ٥٢٠ مليون درهم.

## أهم المنجزات

يواصل البنك تنفيذ برنامج التحول، حيث شهد عام ٢٠٢٣ العديد من الإنجازات الرئيسية ضمن رحلته لبناء "بنك رقمي بلمحة إنسانية".

ومن أبرز الإنجازات:

- الحفاظ على أرصدة الخدمات المصرفية التجارية الرائدة في السوق لحسابات الادخار والحسابات الجارية من خلال إدارة علاقات عملاء قوية.
- إطلاق الإعداد الرقمي لحسابات الخدمات المصرفية الشخصية (الادخار والجارية) وبطاقات الائتمان، بما يعزز تجارب العملاء الرئيسيين.
- إطلاق RAKFx، وهي منصة تداول العملات الأجنبية الإلكترونية الخاصة بالبنك والتي تسمح بمعاملات صرف العملات الأجنبية بكفاءة أكبر.
- النمو المتواصل في Skiply، منصة الدفع التعليمية، مع إضافة وظائف جديدة.
- إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للبنك باللغتين العربية والإنجليزية بتصميم محوري العنصر البشري.
- تعزيز قدرات تحليل البيانات المتقدمة من خلال شراكتنا مع Data Robot لإضفاء المزيد من الطابع الشخصي على تقديم الخدمات.
- استمرار تحديث البنية التحتية التكنولوجية الأساسية لدى البنك دعماً للتحول الرقمي.
- زيادة حجم مشاركة الموظفين من خلال مبادرات مختلفة من بينها خطة جديدة للمكافأة والتقدير.
- الانضمام إلى التزام اتحاد مصارف الإمارات بجمع تريليون درهم من التمويل المستدام بحلول العام ٢٠٣٠، وتعهد بتحقيق الحياد المناخي في عمليات البنك بحلول عام ٢٠٣٠.
- إبرام مذكرات تفاهم مع العديد من الجهات خلال العام، من بينها واحة رأس الخيمة للأصول الرقمية، ومنطقة ميدان الحرة، وتتوورك إنترناشيونال، ويونيون باي وغيرها لدعم عملائنا بشكل أفضل.
- اعتماد البنك كبنك ضمان من قبل هيئة التنظيم العقاري في إمارة رأس الخيمة.

## الجوائز والتقدير خلال ٢٠٢٣:

- أفضل بنك لخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة - بنك الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة
- أفضل ابتكار في مجال الخدمات المصرفية والمالية للشركات (القرض الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة) - جوائز MEA Finance
- منتج القروض السكنية الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات - جائزة International Finance
- مبادرة التمويل الرقمي الأكثر ابتكاراً للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات - ٢٠٢٣ Global Business Outlook
- أفضل مزود لحلول تجارب المستخدمين - Skiply - الإمارات العربية المتحدة - جوائز MEA Finance
- البنك الإسلامي الأكثر تحولاً في دولة الإمارات - يورو مومني
- أفضل إعداد رقمي لحسابات - ابتكار فائز بالجائزة البلاتينية - جوائز Infosys Finacle Innovation لعام ٢٠٢٣
- أفضل مبادرة لمكافحة الاحتياط لهذا العام - جوائز الخدمات المصرفية للأفراد المصرفية والمالية الآسيوية لعام ٢٠٢٣
- البنك الرائد في مجال الأمن السييري لعام ٢٠٢٣ - CXO Insight Middle East
- أفضل تجربة استخدام لتحليلات العملاء - قمة وجوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية الخامسة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٣
- القائد المصرف في المبتكر ٢٠٢٣ - قمة وجوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية الخامسة في الشرق الأوسط ٢٠٢٣
- أفضل مبادرة رقمية - Pure-Play جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام ٢٠٢٣
- التميز في الابتكار الرقمي - جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام ٢٠٢٣
- الابتكار الرقمي المتميز في الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة - جوائز الابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام ٢٠٢٣
- أفضل بنك إسلامي للعام - جوائز The Asset لفئة التمويل الإسلامي لعام ٢٠٢٣

## نظرة على عام ٢٠٢٤

بينما يمضي البنك قدماً نحو تحقيق طموحاته، نبدي تفاؤلاً حذرًا ونحن في بداية عام ٢٠٢٤. ومع استمرار صعوبة الوضع الاقتصادي العالمي، فإننا ننق كل الثقة بمتانة اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. وتواصل الإمارات السير على درب النمو دون التفات بفضل المبادرات الرئيسية التي اتخذتها القيادة الإماراتية الرشيدة؛ بما في ذلك مبادرات التنويع الاقتصادي، وإصلاحات إجراءات الإقامة، والمزيد من التغيرات في السياسات في المجالات الرئيسية مثل ملكية الشركات. وبينما تظل أسعار النفط هي المحرك الرئيس لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، في ظل عدم اليقين بشأن مستقبل النمو الاقتصادي العالمي لدى المستهلكين الرئيسيين للنفط والمخاوف الجيوسياسية التي تؤثر في أسعاره، فقد ساهمت مبادرات دولة الإمارات في وضع أساس اقتصاد أكثر تنوعاً ومتانة مع استمرار أداء قوي لقطاعات السياحة والعقارات والتجارة. ونحن على ثقة بقدرة البنك على الاستفادة من هذا النمو مع مراقبة مستجدات الاقتصاد الكلي العالمي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك ضغوط التضخم المستمرة وتأثير سياسات أسعار الفائدة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة الاستراتيجية الجديدة لبنك رأس الخيمة الوطني في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، ونحن راضيون عن التقدم المحرز في تحقيق هذه الخطة. كما نجدد التزامنا بقيادة التحول الذي يركز على العملاء، والاستفادة من الاستثمارات في التكنولوجيا والقدرات الرقمية لبناء بنك رقمي بلمسة إنسانية. ونواصل التركيز على تقديم تجربة سلسة وشخصية للعملاء عبر جميع خطوط أعمالنا إلى جانب توسيع محفظة أعمالنا وتعزيز قدرتنا على الحوكمة وإدارة المخاطر. وسوف تكفل هذه المبادرات تحقيق البنك أهداف النمو المستدام للمساهمين الكرام وتتيح لنا مواصلة الدعم الإيجابي لاقتصاد دولة والذي يتحقق من خلال دعم عملائنا.

محمد عمران الشامسي  
رئيس مجلس إدارة بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع)

في ٢٩ يناير ٢٠٢٤